ملخص البحث

صالح حسن واحد، 10220018. نظام إرجاع مودعة الرئيسية في قانون الشركة التعاونية (ضوء قانون الأساسي 1945 و الشرعي). بحث جامعي. كلية الشريعة، قسم حكم الإقتصادي الشرعي، في الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: دكتور فخر الدين، الماجستير.

الكلمات الرئيسيات: المودعة الرئيسية، الحقوق الملكية، شركة، تعاونية

ظهور القانون رقم 17 سنة 2002 عن شركة يورث الخلاف الكبير في ممارسة الشركة. هم يظنون أن ذلك القانون يذهب هوية الشركة الأصلية. لذلك تحتاج إعادة النظر في ذلك القانون عند ممارسة الشركة. و قد بين القانون الحومي فصل 67 اية 1 أن المودعة الرئيسية لا تسترجع تدخل الشركة التعاونية في ضمن نوع الشركة الجديدة التي لم يعرفها الفقهاء المتقدمون. انطلاق مما سبق أن القانون الحكومي عن الشركة لابد أن يوافق شروط الشركة التي اتفق عليها العلماء المتقدمون.

أراد الباحث أن يستوعب الموضوع ببحث كيفية إثبات المودعة الرئيسية في نظام الشركة في ضوء القانون الحكومي 1945 و الفقه الإسلامي.

يستعمل الباحث المنهج المعياري المكتوب في القانون الحكومي لإجابة القضايا الموجودة، البيانات الرئيسية في هذا البحث هي تعيين المودعة الرئيسية المكتوب في القانون الحكومي فصل 67 أية 1 قانون رقم 17 سنة 2012 عن شركة، و أما البيانات الفرعية فالكتاب، و المجلات العلمية التي تتعلق بالموضوع. و الباحث يستخدم كذلك منهج القانوني و الإقتراني.

نتيجت هذا البحث تدل على أن فصل 28 H أية 4 القانون الحكومي الأساسي 1945 يعطي الحماية للملكية الفردية. لذلك قرار المودعة الرئيسية التي لا بسبرجع في الشركة يخالف فصل 28 H أية 4 القانون الحكومي الأساسي 1945. عقد الشركة عقد جائز عند جمهور العلماء، و إن عقد الشركة الذي يحدد أعضاءها لملكية المودعة الرئيسية عقد فاسد، و يقول آخر إثبات المودعة الرئيسية في قانون الشركة يخالف الحكم الإسلامي.